

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي حضرة صاحب الجلالة  
الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظة الله ورعاه.....  
أصحاب الدولة والمعالي ... الحضور الأفاضل ...

إنه شرف لنا يا سيدي في قطاع المياه أن يحظى هذا المنتدى الإقليمي الذي جاء تحت عنوان (المياه شأننا جميعاً) برعايتكم الكريمة وان ينال من عنايتكم وجهدكم ما يؤكد مدى الرؤيا الملكية الحاضرة والمستقبلية لهذا القطاع ومدى اهتمامكم منقطع النظر لهذا الموضوع الحساس ورعايتكم الدائمة لمكوناته وإستراتيجياته ولا أدل على ذلك توجيه الحكومات المستمر ومنذ تولي جلالتم سلطاته الدستورية لوضع موضوع المياه في أولى أولويات أجندتنا الوطنية وبما يتلاءم مع حجم التحديات المائية الجسام التي يواجهها الأردن فبارك الله بكم يا سيدي وسدد على طريق الخير خطاكم .

سيدي صاحب الجلالة..  
الضيوف الأعزاء..  
الحضور الأكارم..

إن الحديث عن المياه هو الحديث عن الحياة , والحديث عن الحياة يعني الحديث عن عناصر بنائها وسر وجودها ،وما اعظم معنا من قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم " وجعلنا من الماء كل شيء حي " فالماء سر البقاء وأساس النماء وعنصر التقدم والتطور.

والماء يشكل ٧٠% من تركيب جسم الإنسان و٩٥% من تركيب الدم و٩٥% من مكونات الخضراوات والفواكه الأساسية لحياه الناس وبقائهم وقد عظم الله سبحانه وتعالى بقرانه العظيم وسنة رسوله الكريم الماء فجاء الحديث عن المياه باكثر من ٦٥ آية قرآنية واكثر من ٣٠ حديثاً نبوياً وكما هو الحال في الكتب السماوية الأخرى.

إن الحديث عن موضوع المياه وفي خضم هذا التحدي الكبير الذي يمثله اختلال معادلة التوازن بين الطلب والتمتع هو الحديث عن زيادة العجز المائي وتناقص حصة الفرد وتهديد المصادر وخاصة مياه الشرب والذي أصبح هاجساً متعاضماً لدى صانع القرار المائي ورأسم الاستراتيجيه الوطنية, لتزداد التحديات تعقيداً خاصة عندما تصبح عملية التنافس على المصادر المائية المشتركة بين الدول تأخذ طابع التصعيد والمحاصصة بدل الحوار والتفاهم والخروج بالحلول الأكثر عملية وإقناعاً للجميع وما أحوجنا نحن العرب أن نلتقي وضمن مؤسساتنا العربية المشتركة على طاوله التفاهم ومناقشه حاضر ومستقبل هذه المصادر المشتركة ونضع علمياً مقومات ديمومتها لنتمكن من تعظيم الاستفادة منها اكبر قدر ممكن.

سيدي صاحب الجلالة..  
الضيوف الأعزاء..  
الحضور الأكارم..

إن الوطن العربي بكامل مساحته لا يشكل سوى ١٥ % من مساحة الكره الأرضية ولا يمثل إلا ٥ % فقط من مجموع سكان العالم إلا أن موارده لا تتجاوز ٠,٦ % فقط من الموارد المائية في العالم و معدل توفر المياه لكل ألف كم<sup>٢</sup> في الوطن العربي لم تتعدى ١٧,٧ ألف م<sup>٣</sup> في حين تتجاوز وعلى مستوى العالم ٣١٦ ألف م<sup>٣</sup>.

إن نسبة الاستخدام المائي في الوطن العربي مقارنة بحجم المتاح يزيد عن ٧٦% في حين لم تتجاوز نسبته وعلى مستوى العالم ٧,٥% حيث تزيد نسبتها في القارة الأوروبية عن ٢٠%. وهذا يشير بشكل واضح إلى شح الموارد المائية العربية وارتفاع نسبة استغلالها وخاصة في القطاع الزراعي الذي تزيد نسبة استهلاكه عن ٨٩,٤% من مجموع الاستخدامات العربية لتستهلك ٧٠% من الموارد المائية المتاحة.

إن التحدي المائي الذي يواجهه الوطن العربي وخاصة في موضوع المياه يكمن في عدة محاور أساسية أساسها شح الموارد وقلة نصيب الفرد جنباً إلى جنب مع ارتفاع كلفة الاستثمار في هذه المصادر وخاصة غير التقليدية منها هذا إضافة إلى المشاركة الدولية بالمصادر التي تتجاوز ٧٠% من المياه المتاحة للوطن العربي كذلك عدم كفاءة استغلال المصادر المائية والقصور الواضح في كثير من الدول العربية في تحقيق نسبة معقولة من مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه سواء بقصور التشريعات أو تنمية المصادر أو قصور الوعي الحقيقي للطرق المثلى لاستخدام المياه وبالتالي المشاركة الشعبية باتخاذ القرار المائي. مع التركيز هنا على عدم وضوح الرؤيا الشاملة والمتكاملة لإدارة المياه أو لنقل وبكل صدق غيابها في بعض الدول.

إن وضعنا المائي في الأردن يعتبر حالة فريدة وتجربة تستحق أن تدرس وخاصة ضمن إطارها العام في الإدارة المتكاملة فمصادرنا المائية تعتمد أساساً على الأمطار وان مناخنا يصنف على أنه من الجاف وشبه الحاف حيث لم تتجاوز مساحة الأرض التي يهطل عليها الأمطار بين ٤٠٠-٦٠٠ ملم عن ١,١ % فقط من مساحة المملكة التي ترتفع فيها نسبة التبخر عن ٩٢% فإذا كانت الاحتياجات المائية في الأردن حالياً حوالي ١٢٥٠ مليون متر مكعب فان المتاح لم يتجاوز ٨٣٠ مليون متر مكعب .

إن حصة الفرد في الأردن عام ١٩٤٦ كانت ٣٣٤٠٠ م<sup>٣</sup> في حين لم تتجاوز هذا العام عن ١٤٦ متر مكعب ولا يخفى على الحضور الأكارم أن ما تحمله الأردن من تبعات ديموغرافية جراء الحروب والأزمات التي حلت بالمنطقة كان لها الأثر الأكبر في هذه المعاناة المزدوجة والتحديات المتضاعفة، فالهجرات أعوام (٤٨، ٦٧، ٩٠، ٢٠٠٣) جميعها ساهمت وبشكل واضح لخلق حالة شبه دائمة من اختلال معادلة التوازن ما بين الطلب والمتاح

إن إدارة قطاع المياه في الأردن تعني بكل نقطة مياه وتحاول وبشكل جاد استغلالها أفضل استغلال في المورد والطلب، بحيث يصل استغلالها إلى القيمة القصوى.

لقد وضع الأردن استراتيجية مائية تناولت البحث عن مصادر مائية جديدة تقليدية وغير تقليدية وتطوير القائم منها وتقليل الفاقد من خلال إعادة تأهيل الشبكات حيث زادت كلفة المشاريع خلال السنتين الماضيتين عن ٤٠٠ مليون دولار هذا إضافة للانتقال بشبكات الري الرئيسية إلى الأنابيب المضغوطة وفق نظام مراقبة وتشغيل محوسب بالكامل بعد أن تم تعميم استخدام وسائل الري الحديثة والتي زادت عن ٩٦% من الأراضي المروية.

**وتعمل** الوزارة على تنفيذ مشاريع ريادية مع الدول والصناديق المانحة لاستخدام أحدث التكنولوجيا العالمية في أعمال الري. جنباً إلى جنب توسيع قاعدة الحصاد المائي ليس بالسدود الكبرى والصحراوية والترابية بل بحصاد مياه الأمطار عن أسطح المنازل والمباني. كذلك إعادة استخدام المياه الرمادية وخاصة في المدارس والمساجد والمؤسسات الأخرى مركزة على وعي المواطن ومشاركته في صنع القرار المائي ونستطيع القول أن التجربة الأردنية في مجال الوعي أصبحت تجربة عالمية نالت التقدير والتميز من قبل المنظمات العربية والدولية حيث دخلت مفاهيمها ضمن المناهج المدرسية الأردنية.

**كذلك** فقد استطاع الأردن أن يبني شراكة حقيقية مع القطاع الخاص من خلال إدارة القطاع المائي وتشغيله وفق نظام الشركات المائية المملوكة للحكومة وتدار على أسس تجارية كما هو الحال بشركات مياها في عمان وشركة العقبة، وسيتم توسيع هذه القاعدة مع بقية المحافظات في المملكة كذلك تم مشاركة القطاع الخاص من خلال مشاريع الـ (BOT, BOOT... الخ) كما هو الحال في مشاريع الخبرة السمرات و الزارة- ماعين و مشروع التحلية في أبو الزيجان.

**وقد** مضت الوزارة في أسلوب التحلية وتتطلع لتوسيع القاعدة لتحلية المياه المسوس في الأردن بعد أن تطورت باستغلال معظم المياه العادمة المعالجة باعتبار هذه المياه مياه متزايدة وذلك وفق المعايير التي حددتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والتغذية الدولية (FAO).

لقد وضعت الوزارة برنامجاً استثمارياً لقطاع المياه تتناول كافة المشاريع المنوي تنفيذها خلال الخمس عشرة سنة القادمة وبكلفة تزيد عن خمسة مليارات دولار منها مشاريع أنية ومنها متوسطة ومنها استراتيجية كما هو الحال بمشروع الديسي ومشروع قناة البحرين , فالبحر الميت يحتاج الى الجهد الدولي لإنقاذه من الزوال بعد أن ثبت أن منسوبه يهبط سنوياً حوالي المتر هذا إضافة للفائدة الكبرى في إنتاج المياه والطاقة التي ستستفيد منها دول المنطقة.

**وتعمل** الوزارة وبشكل دائم على تطوير هيكله القطاع وتدريب القوى العاملة و توحيد كافة جهود المؤسسات المعنية بقطاع المياه تحت مظلة واحدة لتسهل عليها عملية التخطيط لهذا القطاع واتخاذ القرار المناسب وفق الأولويات التي تفرض على صانع القرار التعامل معها. من خلال مشاركة كل الفعاليات الوطنية المعنية في قرار المياه كما هو الحال في مشاركة البرلمان و المزارعين والمنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية والبلديات وفق رؤيا إعلامية تتخذ الشفافية والوضوح.

**ان** الحلول المطروحة لقضايا المياه في الأردن لن تختلف عنها في الوطن العربي والمتمثل بالدرجة الأولى لتعميق مفهوم التنسيق والحوار جراء الدراسات العلمية على واقع الأحواض المشتركة للحصول على نتائج تحفظ ديمومتها وتحافظ على الاستثمارات القائمة عليها وما أوجنا نحن العرب الى هذا التعاون و تطور نظم المعلومات المائية وعمل بنك عربي للمعلومات المائية وتدشين المؤسسات المائية العربية وعلى مستوى الوزراء تكون تابعة للجامعة العربية جنباً الى جنب وضع استراتيجية مائية عربية موحدة على غرار الخطة القومية العربية للتنوعية المائية التي أقرتها الجامعة العربية في اجتماع الدول العربية التي عقدت في دمشق في الفترة الواقعة ما بين ٢٢-٢٤ /٤/ ٢٠٠٧ .

**سيدي حضرة صاحب الجلالة..  
أصحاب الدولة والمعالي ..**

**انه** لشرف كبير أن نحظى بهذا الجمع العربي والدولي المميز وفي بلد الهاشميين والملك المفدى وفي رحاب الأردن الذي ما فتئ يفتح ذراعيه لأمته واضعاً كل إمكاناته لتحقيق المصلحة العربية المشتركة.  
ولا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى برنامج الإدارة المتكاملة لمصادر المياه (امباورز) ومؤسسة كير العالمية ولكل القائمين على هذه المؤتمر الكبير مكررين ترحيبنا بسيدي صاحب الجلالة وبالضيوف الأكارم.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،**